

بيان لجنة السياسة النقدية
٢٨ يونيو ٢٠١٨

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٢٨ يونيو ٢٠١٨ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة عند مستوى ١٦,٧٥% و ١٧,٧٥%، على الترتيب، وكذلك الإبقاء على كل من سعر العملية الرئيسية عند مستوى ١٧,٢٥% وسعر الائتمان والخصم عند مستوى ١٧,٢٥%.

استمر انخفاض المعدل السنوي للتضخم العام والأساسي في مايو ٢٠١٨ ليصل الي أدنى مستوى له منذ أبريل ٢٠١٦ ليحقق معدل ١١,٤% و ١١,١%، على الترتيب. واستمر انخفاض معدل البطالة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٨ ليصل الي أدنى مستوى له منذ ديسمبر ٢٠١٠ عند معدل ١٠,٦%. كما استمر ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي منذ الربع الرابع من عام ٢٠١٦ ليصل ٥,٤% خلال الربع الأول من عام ٢٠١٨، مدعوماً بالتحسن في صافي الصادرات والاستثمارات العامة. وقد ساهمت الإصلاحات الهيكلية التي شهدتها الاقتصاد المصري في رفع الطاقة الانتاجية، مما حد من الضغوط التضخمية الناتجة عن الزيادة في الطلب.

وعلى الصعيد العالمي، حدث تقييد في الأوضاع المالية وارتفاع في أسعار البترول، مما أثر على حجم إجراءات إصلاح المالية العامة للدولة. ويستهدف برنامج إصلاح المالية العامة للدولة تحقيق فائض أولى بنسبة ٠,٢% من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ و ٢,٠% في الأعوام التالية. ومن المتوقع أن تؤثر إجراءات إصلاح المالية العامة للدولة على المعدل السنوي للتضخم بشكل مؤقت.

وحيث ان الإجراءات الأخيرة كانت متوقعة، ظلت النظرة المستقبلية للمعدل السنوي للتضخم متنسقة مع تحقيق المعدلات المستهدفة والمعلنة من البنك المركزي في مايو ٢٠١٧، لتسجل في المتوسط ١٣% (±٣%) في الربع الأخير من عام ٢٠١٨ ومعدلات احادية بمجرد انتهاء الآثار المؤقتة الناجمة عن إجراءات إصلاح المالية العامة للدولة. وبالتالي، فقد قررت لجنة السياسة النقدية ان أسعار العائد الأساسية لدي البنك المركزي تعد مناسبة في الوقت الحالي لتحقيق المعدلات المستهدفة من البنك المركزي.

وسوف تستمر اللجنة في متابعة التطورات الاقتصادية عن كثب، ولن تتردد في تعديل سياستها لتحقيق هدف استقرار الأسعار على المدى المتوسط.

قطاع السياسة النقدية

تليفون: ٢٧٧٠١٣١٥

بريد الكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg